

## إيفا لويز فيرغلاند\*

المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل  
قضية نرويجية

أجرى المقابلة في أوسلو: ميشال نوفل



\* من مواليد ٢٦ نيسان / أبريل ١٩٤٦ في أوسلو. باحثة متخصصة بطب العمل، وعاملة في هيئة تفتيش العمل النرويجية. حصلت على الدكتوراه في الطب في سنة ١٩٩٩، ونشرت مع زملائها عدة كتب بشأن أوضاع الصحة والعمل، فضلاً عن أنها وضعت أكثر من ١٠٠ مقالة في مجال تخصصها. ناشطة في حركة التضامن مع الشعب الفلسطيني، وعملت في منتصف السبعينيات طبيبة متطوعة في الجنوب اللبناني عندما كانت لجنة فلسطين النرويجية ترسل فرقاً طبية من المتطوعين إلى منظمة التحرير الفلسطينية. وخلال الاجتياح الإسرائيلي في سنة ١٩٨٢، أصرت على المجيء إلى بيروت لتولي مهمة التنسيق بين المتطوعين النرويجيين في مجال المساعدة الطبية. قامت بعدة زيارات للبنان وفلسطين، وتعتبر المفكرة السياسية الأكثر تأثيراً في الهيئة الوطنية للجنة فلسطين في النرويج.

هي الصوت العالي وربما الوجه الأبرز في حركة التضامن مع الشعب الفلسطيني في النرويج. دائمة الحضور في الحقل السياسي العملي، سواء تعلق الأمر بالمواجهة وتفكيك منطق الخصم بالتحليل الثاقب، أو تقديم العون والدعم على أرض المعركة في فلسطين والجوار العربي، أو تطبيق نظريتها بشأن التعلم من ثقافة الشعوب في الشرق الأوسط.

الدكتورة إيبا لويز فيرغلاند صارت في الأعوام الأخيرة "أيقونة" المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل التي بلغت درجة من الفاعلية في النرويج جعلت الرئيس الأميركي باراك أوباما يهتم شخصياً بالموضوع، وهي تعتقد أن رفض التعاون مع إسرائيل في المجال الثقافي أو الرياضي أصبح قضية نرويجية، وذلك بعدما شملت حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) المستوى الرسمي عبر صناديق النفط النرويجية. وتلاحظ أن حركة المقاطعة لإسرائيل جاءت في مرحلة كان الرأي العام قد تجاوز الحكومات في العالم الغربي، وبات مستعداً للتصرف أو القيام بعمل ما لفضح الحصانة الأميركية البشعة لإسرائيل. وتشرح بكثير من الثقة كيف أن الضغوط الشعبية تمكنت من تغيير السياسة النرويجية بحيث تجاوزت سياسة "الحليف الأساسي" الأميركي، "وما علينا فعله هو دفع حكومتنا إلى التصرف بناء على المصلحة الذاتية إزاء إسرائيل".

وتعترف الدكتورة فيرغلاند بأنها لا تشعر بالرضى ما دامت فلسطين ليست حرة "بعدما اعتقدنا منذ ٣٠ أو ٤٠ عاماً بأننا سنرى النهاية أقله في حياتنا (...)" وقد ارتكبنا الأخطاء وتعلمنا ومررنا بتجربة مهمة جداً.

ومعلوم أن وتيرة المقاطعة الأكاديمية الغربية أخذت تشتد في الآونة الأخيرة، إذ إن جامعات في أوروبا والولايات المتحدة قد تعمل على قطع أشكال التعاون مع مؤسسات في إسرائيل. وفي الأعوام الأخيرة قررت المصارف وصناديق الاستثمار والتقاعد الرائدة في الدانمارك والنرويج وإيرلندا وهولندا وقف التعاون مع هيئات مالية إسرائيلية تعمل في الأراضي الفلسطينية، والكف عن الاستثمار في إسرائيل. وتبدو مؤسسات مالية غربية أخرى على استعداد للمضي في الاتجاه نفسه وتحويل ملايين الدولارات إلى مقاصد استثمارية بديلة من إسرائيل، بعدما تراجعت شركات من ألمانيا وهولندا عن مشاركتها في مشاريع لبناء خطوط السكة الحديد ومصادر المياه ومعالجة النفايات في إسرائيل.

## رفض التعاون مع إسرائيل

وأيضاً، فإن المسألة بحاجة إلى وقت لبناء معارضة واسعة أو حركة واسعة، غير أن الأمر أصبح بمثابة قضية، ولا سيما المقاطعة التي تستهدف التعاون الثقافي والأكاديمي. إنه أمر مهم لدرجة أنه جرى إطلاع الرئيس الأميركي باراك أوباما على هذه المقاطعة في أثناء زيارته النرويج، لاستلام جائزة نوبل للسلام. وقيل إن ذلك كان ضمن الموضوعات القليلة التي أطلعها عليها سفيره لدى مجيئه إلى أوسلو. لذا فإننا نؤمن بأن هذه الحركة مهمة في النرويج على غرار ما يحدث في أماكن أخرى. وتبين مؤخراً، أن إسرائيل تسعى لتنمية العلاقات لتبادل المعلومات، كما يسمونها، بشأن تكنولوجيا النفط والغاز. وثمة قوى ناشطة من الجانب الصهيوني لإنشاء نوع من التعاون، تماماً كما من جانب الحكومة، ليس في هذا المجال بالتحديد وإنما بصورة عامة. فقد تردد أنهم يريدون التعاون مع إسرائيل، وهذا طبعاً إنما يشكل تحدياً لمجموعات BDS، ولحركة BDS أيضاً، كي تصبح فاعلة بشكل أكبر.

■ إن حركة BDS هي جزء مهم من المقاومة الشعبية المدنية الفلسطينية ضد الاحتلال والاستعمار الاستيطاني، كما ضد سياسة التمييز العنصري الإسرائيلية. وتستند هذه الحركة طبعاً إلى القانون الدولي وإلى مبادئ حقوق الإنسان، لكننا نعرف أن هذا القانون لا أنياب له، ولا يتمتع بالسلاح لإلزام إسرائيل بمنح الفلسطينيين حقوقهم، فكيف يمكن له

■ حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) باتت أحد أشكال المقاومة الفلسطينية الأكثر نجاحاً على المستوى العالمي، وخصوصاً في الولايات المتحدة. هل تنطبق هذه الصورة على النرويج؟

□ نعم، في الواقع إن غياب ردة الفعل، في النرويج، على المستوى الحكومي ربما جعل الأشخاص يلجأون إلى النشاطات التي يمارسها المجتمع المدني. وفي النرويج، ومنذ عدة أعوام، ثمة دعم متزايد للقضية الفلسطينية، إنما من دون معرفة ما يمكن فعله في الواقع. لذا شكلت الدعوة إلى هذه الحركة (BDS) مدخلاً للقيام بشيء ملموس. وكان لهذا الاتجاه وجهان: الأول حجب الاستثمار الذي يشمل أيضاً المستوى الرسمي بشكل أو بآخر، وذلك عبر صناديق النفط (petroleum funds)، الأمر الذي أدى إلى سحب الاستثمار من شركة "إلبيت للمنظومات" (Elbit Systems Ltd.)، بفضل اعتماد هذه الصناديق نوعاً من المبادئ التوجيهية الأخلاقية تمكّنها من سحب الاستثمار من الشركات التي تنتهك القانون الدولي. أمّا الوجه الآخر فهو قرار بعض الشخصيات في المجال الثقافي، عدم تلقي الدعوات الإسرائيلية، وعلى أقل تقدير بدأت عملية طرح السؤال بشأن المشاركة أو عدم المشاركة، وهي مسألة لا بد للأفراد من أخذ موقف منها. ومن الواضح أن رفض التعاون مع إسرائيل في المجال الثقافي أو الرياضي، أصبح قراراً سياسياً، وهذا مجرد البداية.

ولذا، فإنهم يريدون إعادة بناء صورتهم في هذين المجالين، وأنا أظن أنهم عرضة للمقاطعة في هذين المجالين بالذات.

■ في الفترة الأخيرة، أعلنت الحكومة الإسرائيلية، رسمياً، أنها ومنذ حزيران/يونيو ٢٠١٣ تعتبر أن حركة المقاطعة (BDS) تشكل خطراً استراتيجياً يمكنه أن يتطور ليصبح خطراً وجودياً. وقد استعملت الحكومة الإسرائيلية، وكذلك مراكز البحوث الإسرائيلية، هذان المصطلحان. فهل وصلت حركة المقاطعة إلى هذه المرحلة؟ أم إنها مبالغة من جانب قادة الحركة الصهيونية العالمية؟

□ حركة BDS وحدها لا تستطيع تغيير الوضع، لكن يمكن للمقاطعة أن تمارس الضغط على إسرائيل، بصفتها المحتل والطرف الأقوى في هذا الصراع، كي يصبح لنضال الطرف الآخر فرصة في النجاح. ولذلك فإن حركة BDS ليست هي من يقوم بحسم الصراع، غير أننا نأمل بأن تتمكن حركة المقاطعة من دعم الفلسطينيين في نضالهم للحصول على حقوقهم.

أن يساعد الفلسطينيين في الوقت الذي تتصرف فيه إسرائيل كأنها فوق القانون الدولي؟

□ طبعاً هذا صحيح، وما دام تطبيق القانون الدولي لا يتم، فهو ليس ذا فائدة كبيرة. لكن يمكن أن نعتبر أن حركة BDS هي نوع من التطبيق للقانون الدولي إذا ما أخذنا هذه المجالات المحددة، التي أعرف كثيراً عنها، والتي تتناول التعاون الأكاديمي والتعاون الثقافي. ومن الواضح أن عمل إسرائيل على صورتها الذاتية، لأسباب عملية واقتصادية، يعتمد على التعاون الدولي في المجال التقني والأكاديمي. ففي المجال الثقافي، يمكنك أن ترى مثلاً من خلال المشاريع التي يشكّل الإسرائيليون جزءاً منها، ضمن شبكة الاتحاد الأوروبي، أنهم يحاولون، بشكل ناشط، استخدام هذا المجال لترويج العلامات التجارية الخاصة بهم، فيرسلون ممثلين ثقافيين إلى الخارج لتمثيل إسرائيل، من أجل تحويل تفكير الأشخاص عن الحرب والمجازر والصراع مع الفلسطينيين والاحتلال لدى تفكيرهم بإسرائيل، إلى إسرائيل كموقع يتمتع بمستوى عالٍ من الكفاءة والعلوم.

### الرأي العام تجاوز الحكومات

□ في الواقع، إن حملة المقاطعة هي أيضاً حملة تجري منذ فترة طويلة، ومطالبنا في هذا المجال مرفوعة منذ عدة أعوام. وأعتقد أن النداء الصادر عن الفلسطينيين منذ عدة أعوام أيضاً، من أجل المقاطعة الثقافية والأكاديمية، قد بدأ يثمر، وهو بحاجة إلى الوقت كذلك، لكن الأمر يعتمد على عوامل

■ وفقاً لتقرير صدر مؤخراً بشأن النجاحات أو النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها، يمكن القول إن حركة المقاطعة BDS تمكنت، في فترة وجيزة، من تحقيق ما حققته الحملة ضد سياسة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا خلال ٢٥ سنة. هل توافقين على هذا التقويم؟

هذا التباين بين المقاطعة الأكاديمية والثقافية والمقاطعة الاقتصادية والمالية؟

□ لا يتمتع الأفراد سوى بتأثير بسيط جداً في هذا الجانب من المقاطعة، أي المقاطعة الاقتصادية والمالية. فمقاطعة المستهلك تتطلب كثيراً جداً لتصبح كبيرة إلى درجة تهدد فيها الاقتصاد الإسرائيلي. أما سحب الاستثمارات والنشاطات الاقتصادية فهو بيد المؤسسات الكبرى والمؤسسات المالية والهيئات الحكومية أكثر، وهي عالم آخر تماماً. لكن من المهم رمزياً على سبيل المثال أن تقوم الجماعات الكنسية بسحب استثماراتها من إسرائيل. كما أنه أمر مهم أيضاً أن تقوم بسحب الاستثمار مؤسسات مالية، مثل صندوق نفط منطقة النرويج، أو صندوق التقاعد الهولندي. غير أن الأشخاص الذين يأخذون القرارات هناك يختلفون عن الأشخاص الذين يأخذون القرارات فيما يتعلق بالمقاطعة الأكاديمية والثقافية.

■ نجحت إسرائيل في تحويل القضية الفلسطينية إلى مشكلة احتلال الأراضي في سنة ٦٧، بحيث أصبح التكلم عن حق العودة للفلسطينيين أمراً متطرفاً للغاية. وهذا يطرح مفارقة فعلية، بين ما يتم تحقيقه على المستوى العالمي بفضل حركة المقاطعة BDS، وبين إدارة الصراع على المستوى الفلسطيني وفي العالم العربي.

□ أتصور أن حملة المقاطعة ستتمتع بفرصة أكبر للتأثير في الرأي العام في إسرائيل، أو في أولئك اليهود في إسرائيل الذين يشعرون بأنهم ينتمون إلى أوروبا أو الغرب. وأعتقد أن هؤلاء هم الذين قد يتأثرون بما يجري في الغرب، وعلى مستوى الرأي العام العالمي.

قوة أخرى في الوقت نفسه. أما ما يبدو مميزاً في هذه الحملة فهو أنها جاءت في مرحلة كان الرأي العام في العالم الغربي قد تجاوز الحكومات، والمسافة تبدو أكبر مما كانت عليه في جنوب أفريقيا. ولذا، يمكننا القول إن الرأي العام كان، بشكل أو بآخر، مستعداً للتصرف. كما نرى على سبيل المثال أن وسائل الإعلام، والأفراد بصورة عامة، أصبحوا اليوم أكثر دراية، وعلى استعداد أكبر لتقبل ضرورة القيام بأمر ما، مما كانت عليه الحال قبل ١٠ أو ١٥ عاماً. لذا، لنأمل بأن يكون الوقت ملائماً لهذه الحملة، وهذا أحد أسباب تقدمها بشكل سريع نسبياً.

■ إذاً، يمكننا القول إن النقاش المتعلق بمقاطعة إسرائيل في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، أصبح معروفاً في المجتمع الأميركي، وبالتالي ما كان يُعتبر من المحرمات سابقاً لم يعد كذلك الآن.

□ نعم، لكن، كما سبق أن قلت، فإن حصانة إسرائيل أصبحت بشعة للغاية، وواضحة للغاية. لنأخذ على سبيل المثال الحرب الأخيرة على الفلسطينيين في غزة. لقد تمت تغطيتها بشكل جيد واستطاع الأفراد، بأنفسهم، رؤية عجز الإدارة الأميركية وضعفها. ولذلك، فإن ردة فعل الأفراد، على ما أعتقد، أصبحت أقوى تجاه هذا التناقض بين تغطية الجرائم وغياب ردة الفعل ممن يُطلق عليه اسم المجتمع الدولي، أو حتى الأمم المتحدة.

■ تم تحقيق كثير من الإنجازات فيما يتعلق بالمقاطعة الأكاديمية والثقافية خلال سنة ٢٠١٣، إلا إن حركة المقاطعة، دخلت مرحلة جديدة في سنة ٢٠١٤ من ناحية الاقتصاد والمال. كيف يمكننا فهم

للتوصل إلى الحل، علماً بأن السياسات والخطوط المتبعة هي أمر يعود إليهم.

أما التطور في المجتمع الفلسطيني، فلا أعتقد أنه يتأثر كثيراً بحركة المقاطعة BDS، إلاّ إنني أمل بأن يجدوا بعض الدعم في سعيهم

## تجاوز الحليف الأميركي

وأعتقد أن هكذا ستكون الحال لكثير من الدول الغربية الأخرى، أي أن التحرك الشعبي يمكنه في الواقع التأثير في السياسة.

■ هل يمكن اعتبار الفكرة أو المفهوم الذي يحكم حركة المقاطعة BDS في صلب الرد الاستراتيجي على إسرائيل؟

□ حركة المقاطعة ستؤثر وتدعم المعارضة داخل إسرائيل، ونأمل بأن يكون لها في الوقت نفسه عواقب على التنمية في المدى البعيد في المنطقة وعلى الصهيونيين.. ثمة صلة وثيقة بين المعارضة اليهودية الإسرائيلية وإن كانت ضعيفة، وحركة المقاطعة في الخارج، وهما يقويان أحدهما الآخر بصورة متبادلة.

■ في إطار النقاش المتعلق بالمقاطعة، وخصوصاً في الغرب، تجري المقارنة بين إسرائيل وجنوب أفريقيا: ثمة نقطة مشتركة هي مسألة التمييز العنصري، لكن الوضع في حالة إسرائيل يختلف كونها دولة كولونيالية.

□ نعم، هذا صحيح. ثمة نقاط مشتركة وأخرى مختلفة، لكن في جنوب أفريقيا، ساعدت التحركات الشعبية على إجبار الحكومات على التصرف. وأعتقد في الوقت ذاته، أن في جنوب أفريقيا، ثمة جزء مهم من عملية سقوط نظام سياسة التمييز العنصري

■ السؤال الذي كثيراً ما يُطرح هو: كيف يمكن الرد على إسرائيل على الصعيد العالمي؟ هل يمكن اعتبار حركة المقاطعة BDS جزءاً من هذا الرد الاستراتيجي؟

□ أعتقد نعم... لأنها مسألة تشير إلى ما هو مقبول أيضاً على المدى الطويل، لأن الأشخاص في المنطقة لديهم مصلحة موضوعية مشتركة هي العدالة والتنمية المستدامة. غير أن الدول / الأفراد لا يمكنهم الاستمرار على المدى الطويل على هذه الحال، من دون أي عواقب جدية، أو حتى أكثر خطورة ممّا هي الآن. كما يمكننا أن نفكر بشكل أوسع في المنطقة، ولذا أعتقد أن هذا يشكل جزءاً من الرد على إسرائيل من جانب سائر أنحاء العالم، كما من الحركات الشعبية في دول مثل النرويج حيث نتمتع بقدر كاف من حرية التعبير ولا تُعدّ معارضة الحكومة أمراً خطراً، بل نستطيع التأثير في سياسة الحكومة، حتى لو تطلب ذلك بعض الوقت. لقد رأينا أنه على مر السنين، تمكنت الضغوط الشعبية من تغيير السياسة النرويجية، بحيث تجاوزت سياسة الحليف الأساسي، أي الولايات المتحدة الأميركية، ذلك بأن السياسيين والأحزاب النرويجية عليهم دائماً احتساب أصوات المقترعين، وحين تخسر سياستهم أو تحالفهم مع إسرائيل شعبيتها إلى درجة كبيرة، فإنه يتعين عليهم تصحيح الخط الذي يتبعونه.

فعلى سبيل المثال، تجري متابعة الشركات النرويجية، وشركات أخرى على ما أعتقد، وإن ليس بالقدر الكافي دائماً، فيما يتعلق بعملها في الخارج وعواقب تلك الأعمال. وكان لدينا حملة ضد شركة Veolia للنقل، وأخرى ضد شركة G4S البريطانية للخدمات الأمنية، وكانتا ناجحتين. لذلك، فإن رأس المال الأجنبي يتأثر أيضاً بحركة المقاطعة (BDS) والتحركات المتعلقة بها، وليس فقط رأس المال الإسرائيلي.

يعود إلى حصول الرأسماليين على أمن أقل هناك نظراً إلى فقدان الشعبية، أو غياب الدعم الدولي لنظام البيض. وكما انجرّ الرأسماليون إلى الاعتراف بإسرائيل، فقد يجدون مستقبلاً أن الاستثمار في إسرائيل هو أمر مشوب بالخطر، وليس لأسباب أخلاقية وإنما بسبب ردات الفعل في الداخل، أو بسبب غياب الأمن أو غيره، فإن ذلك طبعاً سيكون مؤثراً أيضاً، ويجب أخذه بعين الاعتبار حين يتعلق الأمر بحملة المقاطعة وسحب الاستثمارات.

### الأخلاق والمصلحة الذاتية

المبادئ الأخلاقية، وما علينا فعله هو دفع حكوماتنا إلى التصرف بناء على المصلحة الذاتية إزاء إسرائيل. لا أعتقد أنه في إمكاننا الطلب منها العمل بناء على أسسها الأخلاقية، لأنني في الواقع لا أرى أنها تقوم بذلك: الدول تبرر أعمالها بناء على مبادئ أخلاقية، غير أنها في النهاية تتصرف بناء على المصلحة الذاتية الاقتصادية والأمنية.

■ في القانون الدولي تُعتبر سياسة التمييز العنصري جريمة ضد الإنسانية، وهذا الأمر سلاح لم يتم استخدامه بعد على نطاق واسع جداً. أعتقد أن يجب العمل على معاقبة إسرائيل بصفقتها دولة تمارس سياسة التمييز العنصري، كما تمت معاقبة جنوب أفريقيا؟

■ بعد مرور ٢٠ سنة على عملية أوسلو، يبدو أن الأغلبية الساحقة من الشعب الفلسطيني غير مقتنعة بأن من الممكن التأثير في المجتمع الإسرائيلي فيما يتعلق بالحقوق الوطنية الفلسطينية، أكان ذلك عن طريق الحوار، أو عبر التعايش، أو التغلب على الحواجز النفسية. وبالتالي لدينا الحق في أن نسأل من الذي تمكّن من اختراق الآخر خلال تجربة أوسلو تلك؟ ومن الذي تمكّن من التأثير في الآخر؟

□ من حيث المبدأ، نعم. العقوبات التي يفرضها المجتمع المدني، وتلك التي تفرضها الحكومات، هما في الواقع أمران مختلفان. ولهذا، فإن بعض التجارب المتأتمية من العقوبات الحكومية ضد دول أخرى، دول من نوع آخر، لم تكن إيجابية جداً ربما. لذلك، من حيث المبدأ، فإن الجميع مجبر، كل بلد أو دولة، على متابعة العقوبات جزاء انتهاك القانون الدولي، لكن ذلك ليس أكيداً بعد. ويمكن الدعوة إلى القيام بذلك، بل يجب الدعوة إلى ذلك، لكني لا أعتقد أن هذا هو الحل. أعتقد أن الدول والأمم تتصرف بناء على المصلحة الذاتية، وليس بناء على

□ حسناً، من الواضح جداً أن الفريق الأقوى

معاً، وهو أمر أعتقد أنه مستمر اليوم.

■ يعتقد كثير من الناشطين أن المقاومة اليوم بحاجة إلى استراتيجية جديدة تمثل جميع الشعب الفلسطيني، باعتبار أن العرب في القدس، أو فلسطينيي ٤٨، لا يشعرون بأنهم معنيون بعملية أو سلو.

□ لقد فهمنا أن الكفاح الفلسطيني هو مهمة الشعب الفلسطيني بأكمله، وليس لأطراف أو مجموعات، وإن كانت قطاعات متنوعة من الشعب قد أدت أدوارها في بعض المراحل. لكنني في الواقع سأفاجأ جداً إذا لم يتمكن الفلسطينيون من التوصل إلى حلول وسياسة تشمل الفلسطينيين كافة.

كان قادراً على استغلال الموقف حتى ما بعد اتفاق أو سلو. ويجب الإشارة أيضاً إلى أن أحداً لا يستطيع معرفة ما كان ليحدث لو لم يتم توقيع هذا الاتفاق. أمّا التغيير الكبير فأعتقد أنه كان انتقال الصراع من المنفى إلى داخل فلسطين، ولا يعني ذلك أنه نجح على الفور، لكنني أرى أنه كان تغييراً علينا ألا ننسأه، فهو على الأرجح ولد كثيراً من المشكلات، غير أن الوضع اليوم يختلف جداً عما كان عليه قبل أو سلو. لذا، اختصاراً لآثار أو سلو، عليك أن تعرف ما كان الأمر ليكون عليه من دون هذا الاتفاق، وعليك أيضاً أن تدرس آثار الانتقال إلى فلسطين التاريخية مع قيادة من المنفى وقيادة داخلية، وإيجاد طريقة لتعملا

### التمسك بالقرار المستقل

من حكومتنا، في الشؤون الفلسطينية، علاوة على إصرارنا على تعريف الصهيونية كشكل من أشكال العنصرية التي يجب إنهاؤها، وإصرارنا على الحقوق الوطنية الفلسطينية وحق العودة، وفقاً للقانون الدولي، ذلك بأن هذا الحق مكرس في قرارات الأمم المتحدة، أو في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة. لقد كان من الأهمية بمكان التمسك بهذا الأساس، الأمر الذي يعني أننا لم نتردد حين كان للحكومات مواقف مختلفة، كما لم نعتد مالياً على حكوماتنا، وأعتقد أننا لم نقع في الفخ بحيث أصبحنا أداة لسياسة الحكومة الخارجية. لكن إلى جانب لجنة فلسطين، التي كما تعرف تديرها الآن أجيال جديدة تجد طرقها الخاصة في العمل، فإننا تابعنا العمل بالطريقة التي تعتمد تبادل

■ ثمة كثير من مجالات النضال في النرويج: هناك حركة المقاطعة (BDS)، ولجان التضامن مع الشعب الفلسطيني، إلى أشكال أخرى من الصراع ضد الصهيونية في النقابات. كيف يمكنكم التوفيق بينها جميعاً، لخلق نوع من الانسجام في الرؤية؟ أسألك بصفتك المؤسّسة لحركة التضامن مع فلسطين.

□ أحد الأمور الأساسية التي حاولنا القيام بها هو الحفاظ على حركة التضامن ولجنة فلسطين وبعض اللجان الصغيرة الأخرى للاستمرار بشكل أو آخر بناء على المبادئ التي سبق أن تعلمناها من الفلسطينيين، والتي تجعل من الضروري إصرارنا على حق الفلسطينيين في تقرير المصير ومقاومة جميع التدخلات الأجنبية، بما فيها التدخلات



ذلك سيحين قريباً. إنما أن أكون راضية؟ كلا، على الإطلاق. لكننا بذلنا قصارى جهدنا، وارتكبنا الأخطاء وتعلمنا ومررنا بتجربة مهمة جداً عبر تمكنا من المشاركة في أحد الصراعات في العالم، كي نجعل هذا العالم مكاناً عادلاً أكثر، وللانتهاء من آخر مرحلة للاستعمار الكولونيالي.

■ هل صحيح أنه بعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة، انضم مئات الشباب إلى لجنة فلسطين؟

□ طبعاً، طبعاً. أبوابنا مفتوحة لاستقبال الأعضاء الجدد بصورة منتظمة، وثمة أفراد جدد ينضمون إلينا حاملين أفكاراً جديدة بشأن كيفية تدبير الأمور. ونحن نشعر كمنظمة أننا منظمة حية جداً.

وفيما يُعتبر إنجازاً لحركة المقاطعة، قامت شركة التأمين العملاقة في النرويج "كي.ل.بي." (KLB) بسحب استثماراتها من شركتين دوليتين كبيرتين لتصنيع مواد البناء بسبب نشاطهما في الضفة الغربية المحتلة. وأوضحت الشركة النرويجية أن شركتي "هايدبرغ سيميت" و"سيمكس" تشغلان عبر شركات إسرائيلية تابعة لهما كسارات في الضفة، وتستغلان موارد طبيعية في مناطق محتلة بصورة مخالفة لمعاهدة جنيف، مشيرة إلى أن في حيازتها أسهماً في الشركتين المذكورتين بقيمة خمسة ملايين دولار، وأنها باعت هذه الأسهم وأنهت استثماراتها في الشركتين في مطلع حزيران/يونيو الماضي.

ومعلوم أن الشركة النرويجية تؤمن مستخدمى السلطات المحلية في النرويج ورأس مالها ٣٥ مليار دولار. واعتُبر قرارها في الصحافة الإسرائيلية نوعاً غير مألوف

الخبرات، في الداخل الفلسطيني كما في الخارج في الشتات، مثل الجنوب اللبناني، لأننا نؤمن بأن من الضروري تثقيف ناشطي حركة التضامن الجدد من أجل الجبهة الداخلية، وهذه مسؤوليتنا. ثم كان هناك لأعوام طويلة العمل الخاص داخل النقابات العمالية التي عليها أيضاً أن تجد طريقها للعمل والتنظيم، غير أن ثمة درجة عالية من الدراية بين أعضاء النقابات العمالية في النرويج، وثمة صراع متواصل لقطع العلاقة بالهستدروت.. إن النقابات العمالية مهمة جداً للتأثير في السياسيين النرويجيين لأن لديها كثيراً من الأعضاء. ثم ترى، عبر السنين، أن مجموعات متنوعة تقوم بتنظيم عملها الخاص، مثل الهيئات الكنسية والمجموعات النسائية والمجموعات الثقافية، ولديها اتصالاتها الخاصة وتبني خبراتها الخاصة. وهذا أمر جيد أساساً. لكنني ما زلت أعتقد أن من المهم جداً ألا نستخدم الأموال المتوافرة أحياناً للتدخل في الشؤون السياسية الفلسطينية. لذلك علينا دائماً العمل قدر المستطاع، وكما يقول لنا أصدقاؤنا الفلسطينيون، لدعم ما من شأنه التوحيد وعدم المساهمة في التقسيم؛ فخطر التقسيم موجود دائماً في الحالات المماثلة لحالة الفلسطينيين.

■ حين تقومين بإعداد تقويم لهذه النشاطات في النرويج، هل تكونين راضية؟

□ طبعاً لا، لا أكون راضية بتاتاً. فلسطين ليست حرة، فكيف يمكننا الشعور بالرضا؟ كلا. لا بد من أن أعتزف بأننا اعتقدنا منذ ٣٠ أو ٤٠ عاماً بأننا سنرى النهاية، أقله في حياتنا، وما زلت طبعاً أتمنى ذلك، ليس من أجلي، إنما من أجل الفلسطينيين، وأعتقد أن

مقاطعة شركات دولية لديها علاقات  
اقتصادية بشركات إسرائيلية ناشطة في  
الأراضي المحتلة. ■

من مقاطعة نشاطات إسرائيلية في الأراضي  
المحتلة، إذ إن قرارها ليس مقاطعة منتوجات  
المستعمرات أو الشركات التي تنتجها، وإنما

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

سيرة جابي برامكي وتجربته في جامعة بيرزيت

(١٩٢٩ - ٢٠١٢)

عبد الرحيم الشيخ

٣٧٥ صفحة ١٢ دولاراً